مكانة سيادة الدولة الوطنية في ظل عالمية المواطنة

د/ ولدالصديق ميلود

أستاذ محاضر "أ"

جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة-

تمهيد :

تميزت سيادة الدولة ولفترة طويلة من الزمن بصفة الاطلاق والقداسة ، الامر الذي مكنها من فرض وسائل الاكراه الشرعي داخليا وخارجيا باستعمال القوة الفعلية النمطية والمادية التي تتمتع بها. الا ان هذه السيادة اصطدمت خلال العشرين سنة الماضية بمنظومة مفاهيمية جديدة على المستوى الدولي مرتبطة بما يعرف بالعولمة والنظام الدولي الجديد ،هذه المنظومة جاءت في مواجهة مفاهيم تقليدية انبنى عليها صرح العلاقات الدولية لمدة طويلة ، فظهر مفهوم حق التدخل الانساني في مواجهة مبدأ عدم التدخل ، ومفهوم المواطنة العالمية في مواجهة المواطنة القومية وهو ما انعكس بشكل كبير على مبدأ السيادة والدولة الوطنية في حد ذاتها.

الامر الذي رهن مستقبل سيادة الدولة الوطنية برأي الكثير من الباحثيين ضمن اربعة سيناريوهات محتملة : سيناريو يقر بالتآكل التام للدولة وسيادتها ، والآخر يقر باستمرارها وقدرتها على التكييف ، وهناك من يذهب الى امكانية تنازل الدولة عن سيادتها لصالح حكومة عالمية ، اما السيناريو الرابع فيتوقع تفكك الدولة الى عدة دويلات صغيرة.

من هذا المنطلق تأتي هذه الورقة البحثية لتجيب على التساؤل البحثي الاتي:

ما مستقبل الدولة الوطنية في ظل تنامي مفهومي العولمة و المواطنة العالمية ايتمولوجيا وامبريقيا وواقعيا ؟

تقسم الورقة البحثية الى المحاور البحثية التالية:

- الإطار الايتومولوجي للدراسة
- المواطنة العالمية و الدولة القومية.
- سيناريوهات مستقبل السيادة الوطنية في ضوء المواطنة العالمية.

المحور الأول : الإطار الايتومولوجي للدراسة

ارتبط تفسير الدولة بالعديد من المفاهيم من بينها مفهوم السيادة الذي يعتبر أحد المقومات العامة التي تقوم عليها الدولة ، كما أنه من بين المفاهيم الأساسية في علم السياسة،ويقصد بهذا المفهوم مبدئيا أن كل دولة مستقلة لها سلطة نهائية عليا و هذه السلطة تقوم بتنظيم شؤون الدولة داخليا و خارجيا،و تضمن له حرية التصرف داخل إقليمها وحتى في شؤونها الخارجية،بما يحفظ لها هيبتها و كرامتها على المستويين الداخلي و الخارجي،كما ارتبطت الدولة الوطنية أيضا بمفهوم آخر وهو مفهوم

المواطنة الذي يعد من المفاهيم الحضارية التي أفرزها الفكر الحديث من خلال تراكم النتاج الفكري للإنسان وأيضا من خلال تراكم المنجزات الحضارية، فأصبحت هناك علاقة وطيدة بين مفهومي السيادة والمواطنة أساسها الدولة الوطنية.

وموضوع من هذا النوع يستدعي بنا النظر فيه جيداً وفي محاولة منا للإلمام بأهم النقاط لاستيعاب وفهم بعض حقائقه.

ومن هذا المنطلق سنتعرض في هذا المحور مفاهيم كل من السيادة والمواطنة العالمية .

أولا:مفهوم السيادة

للسيادة مفهومين سياسي و قانوني: فالسيادة كمفهوم قانوني هي صفة من صفات الدولة بموجبها تتساوى جميع الدول في التمتع بها لكونها من خصائص الدولة الحديثة ، فالدول تتساوى جميعها في تمتعها بالسيادة وبما يترتب على ذلك من مساواة أمام القانون الدولي و الحقوق التي يرتبها لها هذا القانون .

بينما السيادة كمفهوم سياسي تعني قدرة الدولة الفعلية على رفض الامتثال لأية سلطة تأتي من الخارج ومن ثم القدرة الفعلية على تأكيد الذات في المجال الدولي بحرية كاملة، فهناك بعض الدول تتمتع بالسيادة كصفة قانونية مع عدم كونها سيدة بالمفهوم السياسي ذلك حال الدولة التي يعترفا لها بالاستقلال القانوني باعتبارها عضوا في الجماعة الدولية فتتبادل تبعا لذلك التمثيل و لكنها رغم ذلك لا تملكالقدرة الفعلية على تحقيق ذاتها في مجال علاقات القوى.

تعريف السيادة.

كلمة السيادة " Sovereignty"مشتقة من الكلمة اللاتينية" Superanus"و معناها الأعلى و السمو "Superiority"،غير أن الكتاب كانوا يطلقون عليها أسماء أخرى فيسمونها (السلطة العليا) و سماها فقهاء الرومان (اكتمال السلطة في الدولة) و كلها مرادفات لمعنى السيادة و هي السلطة العليا في الدولة أو أعلى درجات السلطة .[1]

و السيادة في اللغة العربية :"ساد" ،"يسود" ،"سيادة" و معناه الزعامة الرياسة، القيادة و سيد يطلق على الله ،"المالك"، "الشريف" ،"الفاضل"، "الكريم"، "الحليم"، و الزوج و الرئيس و المقدم ،و أصله من ساد و يسود.

و في الحديث قال سول الله صلى الله عليه وسلم:"السيد الله تعالى " و قال أيضا: "أنا سيد الناس يوم القيامة".[2]

أما اصطلاحا فإن تعريفات السيادة كثيرة ومتنوعة نظرا لاختلاف الفقه حولها.

يعد "جون بودان " أول كاتب غربي يؤلف نظرية متناسقة عن السيادة،إذ يعرفها بأنها "السلطة العليا التي يخضع لها جميع المواطنين و هي دائمة و غير محدودة بالقوانين و بمعنى أنها القوة التي تفرض الخضوع على جميع المواطنين ، و يرتبط بها حق إصدار القوانين و كافة التشريعات في الدولة ، و

كذلك حق إبرام المعاهدات و إعلان الحروب ، كما أنها القوة التي تستطيع أن تغير العرف و العادة داخل الدولة"[3].

أما الدكتور "عبد الحميد متولي" فيقول أن السيادة هي تلك السلطة العليا ،التي لا نجد سلطة أعلى منها ، بل ولا تجد مساويا أو منافسا لها في السلطة داخل الدولة".[4]

يذهب "العناني" الى ان السيادة هي سلطة الدولة العليا على إقليمها و رعاياها و استقلالها من أية سلطة أجنبية و ينتج من هذا أن يكون للدولة كامل الحرية في تنظيم سلطتها التشريعية و الإدارية القضائية و أيضا لها الحرية في تبادل العلاقات مع غيرها في العمل على أساس من المساواة الكاملة بينها ".

انطلاقا مما سبق يمكننا تقديم التعريف التالي لمفهوم السيادة:(المعنى الإجرائي).

السيادة هي تلك الميزة التي تختص بها السلطة السياسية للدولة باعتبارها تمتلك أدوات القمع المادي المشروع للمحافظة على النظام العام الداخلي، أما خارجيا فالسيادة المطلقة تعني إبرام المعاهدات و الانضمام للمنظمات الدولية ومن هنا نستخلص أن السيادة هي تلك الخاصية التي تعلو ولا يعلى عليها يخضع لها الأفراد و الجماعات داخليا ،و هي مستقلة عن أي سلطة خارجية.

وهي بالاساس تتسم بعدة خصائصوهي:[5]

خاصية الدوام(السيادة دائمة)

خاصية الشمولية(سيادة شاملة)

خاصية الإطلاق (سيادة مطلقة)

خاصية التجريد(سيادة مجردة)

خاصية عدم إمكانية التنازل أو التحويل

ثانيا: **مفهوم المواطنة العالمية**

دفعت العولمةمنذ ظهورها إلى تغيير ملامح العالم بصورة جذرية ، الأمر الذي دفع الفكر السياسي إلى تناول نوع جديد من المواطنة يتناسب مع الظروف الجديدة اليوم،فالمواطنة التقليدية كانت تقوم على قواعد تفترض قوة الدولة القومية و سيادتها المطلقة على أراضيها و مواطنيها ،و هوما أصبح أمرا غير موجود الآن ،لهذا كانت المواطنة العالمية هي الفكرة الجديدة أو الصورة الحديثة لمواطنة القرن الحادي والعشرين،فقد اتسع مجال الحديث مؤخرا عن المواطنة العالمية في كتب الفكرالسياسي و الإجتماعي و كتب التربية و البيئة ، و أصبح مفهوم المواطنة العالمية هو المفهوم الأكثر رواجا بين الباحثين في نظرية المواطنة ،إذ قلما يخلو أحد المؤلفات عن المواطنة من فصل أو أكثر يناقش المفهوم الجديد و تداعياته،وعليه سنحاول في هذا الفصل التعرف على حقيقة المواطنة العالمية و أثرها على السيادة الوطنية،وذلك من خلال مبحثين.

يعتبرمفهومالمواطنة العالميةمنالمفاهيمالجديدةالتيتحتلبؤرةالتحليلفيالعلوم الاجتماعية و السياسيةبسببتحدياتهجديدةوآفاقهالواعدةرغمأنهذاالمفهومفيحدذاتهمازاللايلبيكلحاجياتالدراسةالنظريةبشكلكافيفي إنتظارتعريفأوسعوأكثرشرعيةله.

كما أنأصولالمواطنةالعالمية صعبةالتعقبفمعناهاخاصللغايةوجذورهامعقدةومتنوعة.

و بناء على هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المواطنة العالمية و أبعادها، وعلاقتها بالدولة القومية، ثم مستقبلها فتقييمها.

لم يكن مفهوم المواطنة ليوضع يوماعلى المحك ، إلا حين برزت العولمة واتسع فضاءها،و الواقع أن ظاهرة العولمة لم تستهدف المواطنة بقدر ما استهدفت مبادئها الكبرى من خلال المؤسسات التي انبنت عليها المواطنة ،مما دفع إلى اعادة النظر في مفهومها و محاولة إعادة صياغتها من أدنى المستويات المحلية إلى أعلى المستويات الكونية [6]، فقد أصبحت العولمة بكل تجلياتها و آثارها السياسية و الاقتصادية و الثقافية وراء المحاولات النظرية و العملية لإعادة النظر في مفهوم المواطنة و توجيه الإنتقادات للمفهوم القديم للمواطنة الذي كان يركز أساسا على كيفية إدماج الأفراد كمواطنين ضمن إطار الدولة الحديثة ،فإن مفهوم المواطنة في عصر العولمة ينصب على معالجة عجز الدولة الحديثة عن بناء المواطنة و الحفاظ عليها بسبب عدم قدرتها على دمج الأفراد و تحقيق المساواة و العدل بين الجميع [7]

و كذا بروز ظاهرة التعددية الثقافية نتيجة لتزايد الهجرة العالمية و انتقال العمالة من قطر لآخر بل و من قارة إلى أخرى ،و تعرض دعائم الدولة القومية للإهتزاز بسبب تنامي حدة النزاعات العرقية ،و المطالبات المتزايدة بالإعتراف بالحقوق الثقافية و كذلك ظهور التكتلات السياسية الإقليمية الكبيرة كالإتحاد الأوربي و التي أتاحت فرصا للإنتماء إلى كيانات و جماعات سياسية أكبر ،و لهذا أصبحت للمواطنة أبعاد متعددة و دلالات جديدة شجعت على بروزها التغيرات العالمية الكبرى في العقود الأخيرة ،وعليه فهناك إتفاق عالمي على أن هناك حقوقا إنسانية عالمية ينبغي تطبيقها بغض النظرعن تنوع المجتمعات و اختلاف الثقافات ،

و يمكن االقول أن عملية تأسيس الحقوق عملية تاريخية مستمرة امتدت على ثلاث أجيال: **حقوق الجيل الأول** التي كانت سياسية أساسا ،و **حقوق الجيل الثاني** و التي هي اقتصادية و اجتماعية ،و **حقوق الجيل الثالث و الرابع** العابرة للقوميات التي هي نتاج وعي كوني تبرز فيها أساسا حماية البيئة والحق في السلام ،و الحق في التنمية.[8]

ففي سياق عالمي يتسم بالتعقيد الشديد و العمليات المتناقضة في مجال التغيير السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي بدأت الشعوب في عقد تحالفات عابرة للقوميات من خلال المؤسسات الدولية و مؤسسات المجتمع المدني العالمية لصياغة حقوق جديدة في إطار فضاءات تتجاوز الحدود الضيقة

للدول وتناضل لحماية روح التضامن أو لخلقها من خلال تنمية المؤسسات التي من شأنها أن توفر لهم الحماية الإجتماعية .

ولهذا تقدم **أماني جرار**تعريفا للمواطنة العالمية بأنها :" قيم و سلوك وهي تربية و آداب و أخلاق و تكوين وذوق حضاري و تراث مرتبط بقيم و ثوابت المجتمع وفلسفته في الحياة،فهي تتضمن حب الوطن– العالمي– و التعلق به ،فالفرد مدني بطبعه يميل إلى غيره اجتماعيا و هو ابن المجتمع العالمي ككل ،فالمواطنة بهذا المعنى تتضمن التزامات أخلاقية و اجتماعية تجاه المجتمع العالمي و الأمة "[9]

و انطلاق من هذا التعريف ترى "أماني جرار"أن المواطنة بمفهومها العالمي لا تمسح أو تلغي المواطنة بمفهومها القومي فبدون تلك الأخيرة لا وجود للمواطنة بمفهومها العالمي فكلاهما تعاضد الآخر،إلا أن المواطنة العالمية يجب أن تسعى لتضم و تحوي مبادئ المواطنة الأخلاقية .[10]

كما و يرى العديد من االباحثين أن مفهوم المواطنة العالمية من المفاهيم التي راجت جنب إلى جنب مع العولمة السياسية و غذتها دعاوى و تحركات الكوسموبوليتانيين الجددوذلك بطرحها كبديل مستقبلي للمواطنات الدولتية من خلال نشر قيم متجانسة و منمطة لحقوقالإنسان و مؤسساتمنمذجة متوافقة وطروحات الديمقراطية و اقتصاد السوق الحر و الحكم الراشد .[11]

و يهدف هذا المنظور المعرفي ليس فقط لتحوير دور الدولة أو منطقها الوظيفي و لكن بالأساس لبناء كيان كوني على أنقاض الدول باسم إنسانية الإنسان و المصدر الإنساني للمواطنة لا المصدر الدولي.فالمواطنة العالمية هي في الحقيقة تحدي حقيقي لنموذج الدولة الأمة ،و في هذا النطاق من المهم جدا القول بل الإعتراف أن الحداثة قد أثرت نسبيا على مفهوم المواطنة، لكن تأثيرها كان أكبر على نسق الدولة الوطنية .

و للمواطنة العالمية أوجه عديدة و أفكار كثيرة ،لكنها تدور في الغالب حول الفرد الذي يتحرك في أطرمعينة و يحتاج إلى هيكل سياسي شامل ينقله من الأنساق التقليدية إلى البيئات الحديثة و حسب دعاة هذا الطرح يمكن الوصول للمواطنة العالمية عن طريق العمليات التالية :

1– نشر قيم معولمة لحقوق الإنسان و الديمقراطية و المبادرة الإقتصادية الحرة.

2– تطوير التجانس القيمي العالمي بتطوير شبكات المجتمع المدني العالمي عبركل العالم مع جعل الهموم المحلية كونية و القيم العالمية محلية.

3– تحويل المؤسسات الدولية –الأمم المتحدة ووكالاتها الخاصة –إلى آليات الحكم العالمي مع تمكينها من فرض الخيارات العالمية على الدولة.

4– اعادة النظر في فلسفة السيادة وجعلها شكلية و رمزية وليست عائقا على عمليات العولمة السياسية أو مبررا لعدم التدخل في الشؤون الداخلية الخاصة بالدولة باسم الديمقراطية و حقوق الإنسان.[12]

أن المواطنة العالمية بهذا المنحى لن تكون مجرد إحساس انساني،أو قيمة طوباوية،ولكن يعتقد الدعاة لها أنها سوف تكون تجربة إنسانية مستقبلية ،بخلق عالم مابعد الدولة يتميز بالتعقيد على المستوى التنظيمي بين الحكم المحلي المجزأ(الجهات) ،و الحكم العالمي المعقد(الحكومة العالمية) في حين يلعب المجتمع المدني العالمي دورا فعالا ووسيطا بين الموطن المحلي – العالمي و الحكومة المحلية لخلق شفافية المشاركة المباشرة من خلال هذا الضمير العالمي .

المحور الثاني : المواطنة العالمية و الدولة القومية.

لقد ارتبط مفهوم المواطنة ارتباطا وثيقا بمفهوم الدولة الوطنية بحيث تلازم المفهومان إن ضيقا أواتساعا،فإذا انكمشت حدود الدولة القومية نتيجة لحالات الانفصال أو الانقسام تراجعت حدود المواطنة كذلك ،وإن اتسعت حدود الدولة القومية بسبب متغيرات مستجدة فإن نطاق المواطنة يتسع ليتطابق مع الحدود الجديدة.[13]

إلا أن المواطنة العالمية تختلف في طبيعتها عن المواطنة التقليدية، فهي نتاج ظهور نظام العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين،فهي لا تعبر عن عضوية في جماعة سياسية في دولة ما،ولامجرد زيادة الوعي و الإحساس بالعالم و مشكلاته،بل هي رؤية جديدة لمفهوم المواطنة في عصر العولمة وما هو مطلوب من المواطن في زمن أصبحت فيه الدولة أقل سيطرة وقوة،و أصبح التواصل بين أجزاء العالم أيسر مايكون ،ولهذا يرى عدد كبير من الباحثين في مجال المواطنة ،أن المواطنة التقليدية لن تصمد كما هي في المستقبل ،ذلك نظرا لزيادة معدلات التكتلات الإقليمية و مثالها البارز الإتحاد الأوربي،إضافة إلى اتساع نطاق العولمة بإعتبارها عملية تاريخية أصبحت تشمل السياسة و الإقتصاد والثقافة معا،[14]مما أجبرالدولة على أن تفتح حدودها للتواصل بين الأفراد و بين الحيز الذي يتواصلون عبره،وهو ماخلق أيضا نوعا من المواطنة ينتمي فيها الفرد إلى العالم ككل سواء كان حقيقي أو افتراضي،وبذلك ضعفت علاقة الفرد بالدولة في مواجهة علاقته بالعالم ككل و من هنا يصبح دور المواطن العالمي أكثر خطورة من دور المواطن التقليدي فهذا الأخير و إن تخلى عن دوره كمواطن في دولته فقد تتعطل بعض المؤسسات الدستورية عن العمل لكن مع بقاء كيان الدولة قائما.بينما لو تقاعس المواطن العالمي عن القيام بدوره يؤدي ذلك إلى إختفاء الدولة العالمية أو عدم قيامها أصلا،إلا أن هدا لا يتطلب من المواطن العالمي أن يتخلص من هويته المحلية في مقابل حصوله على هويته العالمية،فالهوية التي يكتسبها الفرد من خلال إنتمائه للعالم لاتلغي كونه منتميا إلى دولة ما أو أمة بعينها أوعرق محدد،فالأمر ليس مواجهة بينهما ،بل لابد أن يستفيد المواطن العالمي من هويته المحلية في إثراء عالميته،فما يحدث اليوم من تبادل و نشر الثقافات و المعتقدات و العادات و التقاليد بين أرجاء العالم إنما يؤكدعلى ذلك المعنى.

إن ظهور نظام العولمة حول الأمور بشكل جذري حيث أصبحت الدولة مفعولا بها لا فاعلا محركا في هذا النظام،فالنظرية القديمة للمواطنة التقليدية كانت تقوم على عدد من الركائز أهمها افتراض أن

الدولة هي المتحكم الأول في حياة الأفراد الذين يعيشون داخل حدودها،وعليه فإن تراجع الدولة/الأمة هو في حقيقة الأمر تراجع حتمي للمواطنة ليس فقط لأن الدولة/الأمة هي الساهر على المواطنة وضامنها الأسمى،ولكن أيضا لأن لا مصداقية لمواطنة يضمنها منطق السوق والعولمة[15]

فقد ساهمت العولة إلى جانب عوامل أخرى منها الديمقراطية القائمة بالدول و العامل الداخلي في تحديد أفق المواطنة،وشكلت لها تحديا إستهدفها في حد ذاتها من خلال إستهداف مبادئها الكبرى(سيما جنب الحقوق فيها)،وأكثر من ذلك إستهداف المؤسسات والقيم التي إنبنت عليها المواطنة إياها لسنين طويلة.[16]

ووفقا للمواطنة العالمية أصبحت الحقوق المتعلقة بالمواطنة غير قاصرة على حدود الدولة القومية،لهذا يصبح من المنطقي أن نصف هذا التغير بأنه صيغة لمواطنة مابعد القومية " Post national" بمعنى أن المواطنة تتحرك إلى ما وراء النطاق القومي،و الحقوق تتخلص من صفة الحصرية إلى حقوق للإنسان عموما،الأمر الذي أضعف رباط القومية داخل مفهوم المواطنة ،فعندما كانت الحقوق مقتصرة على أبناء الأمة الواحدة كانت المواطنة قومية أما عندما أصبحت الحقوق تشمل حيزا أوسع تحولت المواطنة القومية إلى مواطنة عالمية .

كذلك ما يمكن ملاحظته أثناء الحديث عن أثر المواطنة العالمية على الدولة هو انتقال جزء من سيطرة و سيادة الدولة القومية إلى المنظمات الدولية التي تقوم بسن – وتشرف على تطبيق– القانون الدولي ،بمعنى أن إدارة الأمور المتعلقة بحياة المواطنيين في ظل هذا المفهوم تنتقل من كيان معنوي هو الدولة القومية إلى كيان معنوي آخر هي المؤسسات أو المنظمات الدولية ،وبالتالي فإن فكرة تلاشي الدولة ظلت ترافق المسيرة التاريخية وظلت شائعة في التاريخ السياسي ،[17] فالمواطنة العالمية تطبيقية كما هي سياسية فهي تحتاج إلى التفاعل الشخصي لكل مواطن في كل أنحاء العالم حتى يصبح هذا المفهوم حقيقة واقعة.[18]

أيضا من بين ما يميز مفهوم المواطنة العالمية هي عملية التوسع المكاني لحيز المواطنة و أحيانا الإنكماش المكاني عن ذلك الذي كانت تشغله المواطنة القومية ،مما يجعل مفهوم المواطنة في عصر العولمة غير قطري "أي غير محدد بحدود الدولة القطرية القومية،وهو ماصنع تغيرا دراميا لمفهوم المواطنة التقليدي الذي كان مرتبطا بمفهوم الدولة القومية بحدودها المعروفة وهي التي كانت النموذج الأكبر شيوعا في عملية تطور الدولة في كل مكان بالعالم.

هذا التغير حول المواطنة من صيغتها الثابتة الجامدة إلى صيغة جديدة أكثر مرونة،جعلها تشتمل على أكثر من مستوى،فبالإضافة إلى المستوى القومي للمواطنة نجد المستوى المحلي – Local–الذي تظهر فيه المواطنة مجسدة بين جدران المدينة أو الإقليم الواحد بشكل يجعلها تشغل حيزا ما دون القومي"Subnational " ،أو المستوى العالمي حيث تتخطى المواطنة فيه حيز ماوراء القومي "Transnational" و تمتد لتشمل حيزا أوسع ينتهي بحدود العالم كله،و هنا نصبح أمام مستويات

ثلاثة للمواطنة وفقا لعلاقتها بالحيز المكاني الذي تمتد فيه(محلية– قومية– عالمية)وهو مايعني أن التصور القديم عن المواطنة المرتبطة بالضرورة بحدود الدولة القومية قد أصبح غير ملائم في زمن العولمة وعليه أصبحت المواطنة في الوقت الراهن بحاجة إلى تعريف و تمييز من ناحيتين على الأقل:

الأولى:الناحية المكانية،حيث تميزت المواطنة إلى:مادون القومية و القومية وعالمية في هويتها المتعددة المستويات،وهو ما يؤدي إلى الناحية الثانية من ناحيتيي التمييز وهي ناحية المكونات المختلفة التي تشكل المواطنة الموجودة في المستويات الثلاثة:بما يدل على أن المواطنة قد صارت أكثر مرونة وترابطا.

وعلى الرغم من هذا التنوع في أشكال المواطنة في عصر العولمة بدءا من المواطنة التقليدية فالمواطنة العالمية ثم المواطنة الكونية"Cosmopolitan"(وهي صيغة تشمل كل أنواع المواطنة)وانتهاءا بالمواطنة الإفتراضية على شبكة الأنترنت ،فإن المواطنة العالمية هي أكثر تلك الأنواع تماسكا في بنيتها الفكرية،وأكثرها رواجا وأنصارا في أوساط الباحثين و المهتمين بالفكر السياسي، ذلك أنها الأكثر إتساقا مع عملية العولمة وما تهدف له من ترابط عالمي وانكماش في حيز المكان و الزمان،وتحرير الأفراد،وتقييد سلطة الدولة القطرية القومية .

وكنتيجة لما سبق ثمة إجماع عند كل الباحثين ،على أن من أكثر المتضررين من صعودالعولمة واتساع نطاقها هي الدولة القومية (متقدمة كانت أونامية)وأن كانت الأخيرة بالطبع أكثر تضررا،وأنه منذ ظهور الدولة القومية، وثمة بزوغ لمدلول محدد لمفهوم المواطنة يتخطى الفوارق الدينية و العرقية واللغوية ومايليها ويؤكد قيمة المساواة بين جميع عناصر الأمة ويترجم المشاعر الوطنية أو القومية.[19] إلا أنه ومنذ تشكل ملامح ظاهرة العولمة وتنامي ظاهرة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات واتساع نطاق نشاطهاواتجاه معظمها نحو الإندماج و التكتل من أجل خلق كيانات أكبر،وثمة علامات كثيرة تؤكد أن هناك تأثيرات عديدة بالسلب أوالإجاب على وضعية الدولة القومية وأنها تفقد الكثير مما كانت تباشره من الوظائف و الصلاحيات [20]وأن تمركزية الدولة القومية كضمان لحقوق المواطن تتعرض للإرتياب و الشكوك على نحو متزايد،وأن هناك العديد من الشواهد البارزة في أواخر القرن العشرين تؤكد على تآكل الإستقلالية القومية ،وأن هناك تحولا في طبيعة العلاقة بين الدولة و الأراضي و الأشخاص التابعين لها،وأن الروابط بين الدولة و مواطنيها تتعرض للضعف على نحو حاسم و نهائي و لا رجعة فيه.

المحور الثالث : سيناريوهات مستقبل السيادة الوطنية في ضوء المواطنة العالمية.

إن المواطنة و هي في طريقها إلى الإنتقال من الفضاءات الوطنية إلى الفضاءات الكونية أثرت وبشكل كبير على سيادة الدولة الوطنية و هو ماانبثق عنه تضارب في إتجاهات الباحثين و الأكاديمين الذين إهتموا بمستقبل السيادة في ظل عالمية المواطنة،فنتج عن ذلك أربع سيناريوهات متضاربة ،سيناريو يقر بتآكل التام للدولة وسيادتها،وسيناريو ثان يقر باستمرارية الدولة وقدرتها على التكيف ،و

سيناريو ثالث تنبأ بتنازل الدولة عن سيادتها لصالح حكومة عالمية،أما السيناريو الرابع توقع تفكك الدولة إلى عدة دويلات صغيرة . ولمعالجة هذا الإشكال سنتطرق إلى دراسة هذه السيناريوهات كل على حدى.

أولا: سيناريوبقاءالسيادةالوطنية.

يذهب عدد كبير من الباحثين إلى أن السيادة تعد أعظم اختراع إنساني في التاريخ، و أحد أهم الأبنية التنظيرية للدولة الحديثة [21] ، و أن العولمة ليست ظاهرة جديدة بل ترجع أصولها التاريخية إلى البدايات الأولى من القرن الخامس عشر ،لذلك فإنهم يعتقدون أنه لم يحدث أي تحول دولي بارز على مستوى العلاقات الدولية ،و بالتالي فإنه من الخطأ الفادح و من السذاجة اعتبار أن الدولة قد تغيرت أو تقلص دورها ، فالعولمة و رغم ما تسعى إليه من عولمة الإنتاج و الثقافة و القيم و تجاوز تشريعات الدولة الوطنية ، فإنها لا تتعارض مع استمرارية الدولة و بقاء سيادتها ،بل أن الدولة هي وحدها التي مكنت المجتمعات من أن تقوم، و من أن تحسن تنظيم نفسها و تحصيل شروط حياتها و ضبط أمنها في الداخل و الخارج و بمقدورها وحدها فقط الحفاظ على التوازن بين المصالح المتضاربة و التوسط بين القوى الوطنية و عبر الوطنية مع أن نطاقها سيكون أضيق من السابق[22].

ومن هنا فأنصار هذا الاتجاه يؤمنون بأن الدولة و مفاهيم السيادة ، لم يفقدا مبررات وجودهما بعد،رغم التحولات التي طرأت على البنية الإستراتيجية للنظام العالمي ،و تطور عقيدته التدخلية المنظمة في الدول ذات السيادة ،و أن أقصى ما يمكن لهذه التطورات و لتحولات أن تفعله ،هو أن تنال من طبيعة الأدوار و الوظائف التي تطلع بها الدول ، مقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام العالمي التقليدي.

ومن أهم دعاة هذا الاتجاه ،كل من "بول هيرست" و "جورج ثومبسون" في مؤلفهما " العولمة في مأزق "Globalization in Question "،و "روبرت كيوهن" و "هالن ملنر" في مؤلفهما "Internationalization and DomesticPolitics"و "أنطوني جيدنز" في مؤلفه "Modernity and Self –Identity"

فكل هؤلاء يقرون بالدور المركزي للدولة الوطنية و بقاءها الفاعل الرئيسي المتحكم في مسار العلاقات الدولية لعالم مابعد الحرب الباردة ،وأن فكرة تلاشي الدولة ظلت ترافق المسيرة التاريخية،وظلت شائعة في التاريخ السياسي،وقد قال بها الكثير ولكن الذين تمسكوا بها وأثبتوا خلودها هم الأكثر عددا و الأقوى حجة،وأن نظرية النظام العالمي قامت ولا تزال على فكرة الحفاظ على التراث و الثقافة و التي ستجعل من عناصر المواجهة القومية أدوات فاعلة و حاضرة في وجه العولمة،ووهو مالا ينطبق فقط على دول العالم الثالث،بل يتعداه إلى جميع الدول دون تمييزأو استثناء،بل قد يكون أكثر بروزا وحضورا لدى الدول الكبرى بحيث تكون العلاقة بينهما طردية،فكلما كبرت الدولة وتعاظم

شأنها،كلما حرصت أكثر على بقاءها ومصالحها وتحسنت وتوسعت في تعاملها مع الآخرين ،وبالتالي تبقى مشدودة دائما بين مطلب خصوصيتها ومطلب كونيتها.[23]

و في هذا الصدد يقول "روث لابيدوت " : " Ruth Lapidoth"لا العولمة و لا الاعتماد المتبادل من قبلها تتحديا سيادة الدولة ، الدول فقط هي التي تتحدى سيادة بعضها البعض..... و إذا كان للعولمة من تحد فهو تحديها للسيادة الإجرائية للحكومة ،أي مقدرتها على ممارسة السيادة خلال عملية صياغتها للسياسات العامة".[24]

لذلك فالسيادة الوطنية (Nation –State) في هذا المشهد ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية و لم يرجح أحد حتى الآن بأن الدولة القومية ستنهار كمبدأ عام.

كما يجب الإشارة إلى أن تأثير النظام العالمي يختلف مداه من دولة إلى أخرى بحسب موقع كل دولة على خريطة توازنات القوى الدولية ،فالنظام العالمي في سلوكه العام يعمل على تعزيز السيادة في دول المركز ،في الوقت الذي يعمل على إضعاف السيادة في الدول الأطراف أو ما بات يعرف بعالم الجنوب.

و يتفق غالبية الباحثين على أن التحولات العديدة و المهمة التي طرأت على النظام العالمي خلال العقود القليلة الماضية ،و التي ازدادت حدة منذ أوائل العقد الحالي ،قد أثرت بدرجة كبيرة على مضمون مبدأ السيادة الوطنية و نطاق تطبيقها بوصفه المبدأ الحاكم لمجمل التفاعلات الجارية بين أطراف النظام الدولي.

فالواضح أن هذا المبدأ ترد عليه الآن قيود كثيرة ليس من جانب النظام العالمي فحسب ،و إنما أيضا كنتيجة لضرورات العولمة و الحياة الدولية المعاصرة و تحولاتها ،ما جعل مفهوم السيادة الذي استقر عليه الفقه القانوني و السياسي التقليدي محل التساؤل.

و أياً كانت توجهات الباحثين بشأن الجدل المثار الآن على نطاق واسع حول مدى تأثير ظاهرة المواطنة العالمية على مفهوم السيادة الوطنية، إلا أن ثمة أمرين مهمين ينبغي التأكيد عليهما بهذا الخصوص:

الأمرالأول : أن الاتجاه نحو تقليص دور السيادة الوطنية في نطاق العلاقات الدولية آخذ دون شك في التزايد و بشكل مطرد خلال العقدين الماضيين و مستمر في المستقبل المنظور.

الأمر الثاني: أن التسليم بالاستنتاج السابق، لا ينبغي أن يفهم منه بحال أن التطورات المصاحبة لظاهرة المواطنة العالمية ستفضي إلى زوال مبدأ السيادة الوطنية تماما.

و من بين الأدلة التي يوردها الباحثون للتدليل على صحة هذا السيناريو:

تجربة الإتحاد الأوربي ،فعلى الرغم من كل ما يقال عن الوحدة الأوربية الشاملة و فتح الحدود السياسية للدول الأعضاء أمام حركة انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال عبر الأقاليم المختلفة لهذه الدول ، إلا أن الشيء المؤكد في هذا الخصوص هو أن السيادة الوطنية لفرنسا مثلا أو ألمانيا أو

بريطانيا أو غيرها لن تختفي تماما ،و إن كانت تلك الدول ستفقد و لا شك بعض من سلطتها السيادية لصالح هذه الوحدة أ و الإتحاد الأوربي.[25]

-أما الدليل الثاني : فيتمثل فيما يشار إليه من جانب بعض الدارسين بانتفاضة القوميات أو بعث الروح من جديد لدى بعض الجماعات القومية و التي ظن البعض أنها قد وئدت تحت وطأة الحكم الشمولي في بعض الدول كالإتحاد السوفيتي قبل انهياره رسميا في ديسمبر عام 1991 أو في الإتحاد اليوغسلافي في السابق.

إن الانبعاث المطرد للمشاعر القومية في بعض مناطق العالم الآن ، ومحاولة كل جماعة قومية متميزة الانفصال عن الدولة الأم التي تشملها و تكوين دولتها المستقلة تعد دليلا آخر يقودنا إلى القول باستمرار بقاء الهويات القومية كأساس لتكوين الوحدات السياسية و بالتالي السيادة حتى و لو كان ذلك في مواجهة دول قائمة.

كما يعتقد أصحاب هذا السيناريو أن اللاعبين العابرين للقوميات في العلاقات الدولية ،و المقصود بهم (الفاعلون غير الدول)المنافسين لها ،من أمثال الحركات السياسية المعارضة ،و المنظمات غير الحكومية ،و الشركات و رجال الأعمال ،و منظمات حقوق الإنسان ، وما إلى ذلك ،قد تعرضوا لعدة ضربات مؤخرا ،فالأزمة المالية العالمية أدت لإضعاف مباشر لبعض هؤلاء الفاعلين ،كما أن العديد من منظمات المساعدات الإنسانية و التنموية التي لا تتبع الدول مباشرة و تعتمد على منح و تمويل دول و شركات ومتبرعين تراجعت قدراتها ،و بالتالي دورها السياسي أو غير المباشر،و لم تعد بديلا عن الحكومات أو وسيلة مهمة للضغط عليها ،و هو ما يجسد فكرة عبر عنها "فرانسيس فوكوياما" قبل سنوات بمصطلح (عودة الدولة).[26]

ولذلك يؤكد "جيديون باكر أن الدولة ستبقى هي الفاعل الرئيسي،وأن صعود المجتمع المدني العالمي ما هو إلا إستجابة للتغيرات والتحولات التي يمر بها نظام الدولة القومية وليس إنهيار أو تآكل هذا النظام،ذلك أن أنشطة المجتمع المدني عبر القومي مرتبطة بزيادة التزام الدولة بالتعاون مع المنظمات الحكومية،وأن المجتمع المدني العالمي هورد فعل لعولمة قوة الدولة ومؤسساتها.[27]

ثانيا : سيناريو انتهاء السيادة الوطنية.

تعددت الدراسات التي تروي نفس الأفكار في هذا السيناريو حيث يرى أنصاره أنه كما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجيا منذ خمسة قرون،فسوف تحل اليوم المنظمات غير الحكومية و الشركات المتعددة الجنسيات تدريجيا محل الدولة ،و السبب في كلتا الحالتين واحد،وهو التقدم الثقافي وزيادة الإنتاجية و الحاجة إلى أسواق أوسع ،و منه نهاية النظام الوستفالي وتقليص تدريجي لدور الدولة كمحرك أساسي لدواليب الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية،بما يؤدي إلى اختفاء مفهوم السيادة،ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة وستكون الوظيفة الجديدة للدولة خدمة المصالح المسيطرة وهي في الأساس مصالح الشركات العملاقة ،[28]

وأن الشركات المتعددة الجنسيات ،و في إطار سعيها لتحقيق هذا الهدف ،تستعين بجهود هيئات و مؤسسات أخرى ،منها المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي ،و مختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميادين التنمية و الثقافة ،و منها أيضا أجهزة المخابرات في الدول الكبرى و مختلف وسائل التأثير في الرأي العام كالصحف و المجلات و شبكات التلفاز و المؤسسات المانحة للجوائز الدولية المهمة أو المشتغلة بحقوق الإنسان .....الخ من تلك المؤسسات العابرة للحدود و القوميات.

كما أنها لا تدخر وسعا في تجنيد مفكرين و كتاب في مختلف البلاد ينظرون و يروجون لأفكار العولمة و الكونية،و يؤكدون أن الشعور بالولاء لأمة أو وطن قد أصبح من مخلفات الماضي التي يستحسن إهمالها.[29]

و الواقع أن فكرة تلاشي سيادة الدولة ،ثم اختفاء الدولة القومية في مرحلة لاحقة من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي ،حيث قالها "ماركس"و "الفوضويين. "

و من الجدير ذكره أيضا، أنه خلال تتبع الكتابات التي تؤمن بهذا السيناريو نلحظ اتفاقا عاما بين غالبية الباحثين على أن التحولات العديدة و المهمة التي طرأت على النظام العالمي خلال العقود القليلة الماضية ،و التي ازدادت حدة من أوائل العقد الحالي ،قد أثرت بدرجة كبيرة على مضمون مبدأ السيادة الوطنية و نطاق تطبيقها ،بحيث أدت إلى ما يطلق عليه اليوم(المجتمع العالمي Word Society)الذي أصبح فضاء جديدا لا يضم فقط الدول و إنما أصبح يضم مؤسسات غير حكومية.

و في هذا المجتمع العالمي تسري التدفقات المتنوعة بسرعة البرق بحكم ثورة الاتصالات الكبرى والتي تتمثل في البث الفضائي التلفزيوني وشبكة الانترنت.

واتساق مع ذلك فقد ذهب جانب من الباحثين إلى القول ،و على سبيل القطع ،إن فكرة السيادة الوطنية قد أضحت شيئا من الماضي ،و إن التطورات المستحدثة في إطار منظومة العلاقات الدولية تجاوزت هذه الفكرة تماما ،لذلك لم يجد هذا الفريق من الباحثين حرجا من التحدث صراحة عما سموه (نهاية السيادة).[30]

و من الآراء التي تقول بقرب تلاشي مبدأ السيادة ،و بالتالي أفول الدولة القومية باتجاه (عالم بلا حدود)أو (عالم اللادولة) أو (عالم المدينة) أو (عالم السوق)البروفسور "فيليب ليندور جونسون * : " أن العالم يشهد حاليا ولادة شيء جديد لا علاقة له بكل أنماط السابقة من الدول ،يطلق على هذا الشيء اسم (الدولة السوق) حيث تكون علاقة الدولة بمواطنيها أشبه بعلاقة المؤسسة التجارية بالمستهلكين.

ومن وجهته يرى "وليام ولاس: "W.Wallace "أن الاستثمار(الداخلي و الخارجي و الإنتاج متعدد القومية و الهجرة و النقل و الإتصالات على نطاق ضخم،كل ذلك يمحو الحدود التي رسختها حكومات القرن التاسع عشر"

و حسب كل من "نويل بورج "N.Burg "و "فليب غولوب "Ph.Golub"فإن العولمة ستحكم على الدولة الوطنية بالإلغاء ،و على السيادة بالعجز و ان تكون السيادة إلا صدفة فارغة.[31]

كما و يعد "كينشي أوهيمي" في كتابه "نهاية الدولة الوطنية "أو "عالم بلا حدود" من أبرز ممثلي هذا الاتجاه ،و في هذا الصدد يؤكد "أوهيمي" مدى تأثير العولمة على الدولة الوطنية بقوله أن: " المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق و بشكل مضطرد المحددات الداخلية ،و هو الأمر الذي يعني أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع في التفاعل الدولي"[32]

وهكذا فحسب "أوهيمي " أن العولمة فرضت تحديا كبيرا على الدولة الوطنية و سيادتها و هويتها الوطنية و استقلالها السياسي ،و ذلك بنقل جزء كبير من سلطتها إلى مؤسسات و منظمات فوق وطنية.

ولعل أبرز من قام بتشخيص مأزق الدولة الوطنية في ظل العولمة السياسية ،عالم الاجتماع الأمريكي "دانيال بال" في قوله :"الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى (الاقتصاد العالمي ، التدهور البيئي ،المخدرات ،الإرهاب.....)

و فضلا عن ذلك ،يرى هذا الاتجاه أن العولمة الاجتماعية تتعلق بتجرد المجتمعات الضعيفة من ذاتها لتصبح مهيأة و مؤهلة لكسب هوية جديدة أكثر اتساعا وأكثر قبولا، تتماشى و الهوية الاجتماعية العالمية من أجل تحقيق "مجتمع إنساني بالغ الاتساع"

و الحقيقة أنه و منذ قرنين من الزمان و المثقفون يتنبئون بنهاية الدولة بدءا من "أمانويل كانط " ImmanuelKanut"في كتابه "السلم الدائم" 1795 "PerpetualPeace" مرورا ب"كارل ماركس " Karl Marx"في كتابه "WitheringAway Of State" إلى كتابات "براتراند راسل " " Bertrand Russellخلال الخمسينات و الستينات من القرن العشرين.

ومن آخر من تنبؤا بهذا المصير المحتوم للدولة الوطنية ، مجموعة الكتب التي صدرت عن أشخاص لامعين و جديين نذكر على سبيل المثال،الكتاب المعنون ب"الفرد السيد The " "SovereignIndividualالذي ألفه كل من لورد"وليام ريس– موغ– Lord William Ress" "Mogg، و جيمس غال دافيسون.

فالمؤشرات العديدة على التراجع الكبير في سيادة الدولة القومية و سلطتها ،أغرت الكثير من الكتاب في الشمال و الجنوب للقول بفكرة تلاشي الدولة بفعل العولمة ،فجلال أمين مثلا ،و على الرغم من إشارته إلى ظاهرة التغير المثمر لوظائف الدولة على مر العصور يؤيد في تحليله فرضية اختفاء الدولة لمصلحة الشركات متعددة الجنسيات ،لأن الحكومات أصبح من الصعب عليها ضبط الأنشطة التجارية للشركات داخل حدود بلادها[34].

و لعل أبرز التدفقات العابرة للقوميات التي يشهدها النظام العالمي تدفع إلى تجاوز

الو لاءات القديمة كالولاء للوطن أو الأمة أو الدين و إحلال ولاءات جديدة محلها و بالتالي تراجع عام في دور الدولة و انحسار نفوذها لصالح مؤسسات دولية عالمية.[35]

إن ما يجعل الباحث لا يميل إلى هذا السيناريو،و القول بخطأ هذه الفرضية و هي أن العلاقة بين الدولة و الشركات العملاقة هي علاقة تضاد و تصادم ، فيما الواقع يقول غير ذلك تماما خاصة في دول المركز ،فالحقيقة أن العلاقة بين الدولة و الشركات العابرة للحدود و القوميات هي علاقة تحالفيه بين الجانبين بحيث ينقذ الواحد منهما الآخر وقت الشدة،كما أن الدول ما تزال تقوم بدور رئيس في تدعيم الكثير من الشركات العالمية الكبرى،و في دراسة بهذا الشأن يقول:

"Ruigrok&Van Tulder"أن هناك عشرون شركة على الأقل بين مائة شركة على مستوى العالم عام 1993 لم تكن تستطيع البقاء و الاستمرار كشركات عالمية مستقلة ما لم تتلق مساعدة و إنقاذا من حكوماتها في الخمسة عشر عاما الأخيرة.[36]

ثالثا: سيناريو اندماج الدول في حكومات عالمية.

يعد الحديث عن هذا السيناريو ليس بالأمر الجديد ،وفكرة أوردها الكثير من الباحثين السياسيين الذين تنبؤا بصياغة أوربية للعالم ، أو بصياغة أمريكية للعالم ،أو بصياغة إسلامية للعالم ،أو بصياغة اشتراكية للعالم ،و هناك من تحدث أيضا عن رؤية عالمية ديمقراطية ليبرالية للعالم ،و تجمع الدول على أساس مبدأ الديمقراطية ،و ليس على أساس مبدأ السيادة.

ففي سنة 2002 نشر "البروفسور فيبلب بوبيت" كتابا بعنوان "درع أخير" قال فيه :"إن النموذج المثالي الذي قدمته معاهدة واستفاليا للدولة القومية ذات السيادة لم يعد قابلا للتطبيق في عصر العولمة و الحدود و الفضاءات المفتوحة بين الدول ،حيث تتحرك رؤوس الأموال و البشر بسهولة عبر الحدود"

كما نشر العلم "البرت انشتاين "،مكتشف نظرية النسبية كتابا بعنوان "العالم كما أره" اقترح فيه إقامة دولة عالمية واحدة عاصمتها القدس ،نقل مقر الأمم المتحدة و مجلس الأمن إلى هذه العاصمة التي يفترض "انشتاين" أنها سنكون تحت سيطرة اليهود.[37]

و يقول المتحمسون لهذا السيناريو ، أن هناك تغييرا سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية، حيث ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظام عالمي ديمقراطي ،حيث تعيد العولمة طرح فكرة الحكومة العالمية ليس باعتبارها حلما بعيد المنال وإنما باعتبارها عملية في طور التكوين،[38] وأن المشكلات و الأزمات و التحديات الجديدة في عالم اليوم تتطلب نظاما لامركزيا عالميا يرتكز على دوائر أو مستويات أوسع من حدود و قدرات الدولة الوطنية ذات السيادة ،ومن هذه الأمور التي تأخذ صفة العالمية " مشكلة التغير المناخي ، تلوث البيئة و الأمراض و الأوبئة العابرة للحدود و القوميات مثل :أنفلونزا الخنازير و الأرهاب المنظم العبر للحدودو القوميات و غيره.

وأن من أسباب قيام هذه الحكومة العالمية ،امتداد السياسة على الصعيد العالمي أو مايعرف بالسياسة بلا حدود خاصة مع تنامي منظمات المجتمع المدني العالمي و التي تخطت حدود العمل الحكومي[39]

ويرى "هيدلي بول" أن هذا النظام السياسي الجديد أو الحكومة العالمية يتألف من مجموعة من الولايات القضائية المتداخلة و سلطات مجزأة و ولاءات متعددة أو من فيدراليات ديمقراطية ،و أن هناك خمسة سمات للسياسة العالمية أو الحكومة العالمية تؤيد نوعا ما هذا السيناريو و هي:

-1- ظهور التكامل الإقليمي مثل الإتحاد الأوربي.

-2- تآكل مفهوم الدولة الوطنية.

-3-عودة العنف الدولي الخاص.

-4- نمو المنظمات العابرة للقوميات و الحدود.

-5- عالمية حقوق الإنسان .[40]

وفي كتابه "زمن العولمة " the Global Age"يشرح "مارتن البرو "Martin- Albrow "كيف تفك العولمة الارتباط مع الدولة القومية و يخلق "مجتمع عالمي"

(World Society)يبحث عن دولة عالمية « World State» و إذا قدر لهذه الدولة أن توجد بالفعل فلابد أن تكون دولة كونية. "Global State"

كما يقول "دانيال كولار" : إن السلطة في المجتمع الدولي هي سلطة غير محددة و غير مقيدة ، لا بل إنها عنيفة غالبا ،إذ لا تتوانى أي دولة في سبيل الدفاع عن مصالحها الوطنية، و عن تحقيق العدالة بنفسها ،أي اللجوء إلى القوة ،إذا ما اقتضت الحاجة ذلك ،و لعل غياب برلمان عالمي ،و حكومة عالمية ،و جيش و شرطة عالميين ،يعبر بصدق عن هذه الدرجة من اللا تنظيم ،و ينجم عن هذا الغياب للسلطات المؤسسية و لقواعد السلوك العام وضعا شبه فوضوي."

حيث يرى "جورج سبيل" صاحب فكرة قيام النظام العالمي الفيدرالي المبني على أولوية الكائن البشري يعتبر أن مفهوم السيادة تخطته الأحداث و لم يعد يصلح سوى للعرض في المتاحف فضلا عن كونه يشكل تحديا للمنطق القانوني* ولا يمكن الدفاع عنه.[41]

لهذا وعلى الرغم من حالة الفوضى ،و تعدد مسببات الضعف في النظام السياسي الدولي،إلا أن دول العالم ترغب في التعايش السلمي،و تبحث عن مجالات التعاون الدولي و تقيم علاقات ودية فيما بينها و تلتزم بأصول المصير الإنساني المشترك ،بل تعمل على إنشاء منظمات دولية لتعميق مظاهر التعاون كخطوة في سبيل تحقيق حكومة عالمية.

و في نظر هؤلاء الباحثين،فإن الكثير من الأزمات الدولية تحت شعار أو ذريعة السيادة ستزول تلقائيا حيث تعتمد الديمقراطية معيارا عالميا ،بحيث لا تنظم للمنظومة الدولية الجديدة إلا الدول الديمقراطية بدلا من دول ذات سيادة المستعملة الآن.

و في إطار هذا السيناريو يتم الحديث عن أشكال و بدائل متعددة من الحكومات العالمية المحتملة في هذه المرحلة من تطور النظام العالمي و هي:

-**الحكومة الخفية** : التي تمثلها شبكة متسعة من تحالف غير معلن بين الشركات متعددة الجنسيات العابرة للحدود الوطنية و البنوك وبعض مؤسسات المجتمع المدني العالمي بالتعاون مع حكومات مجموعة الدول الكبرى.

-**الحكومة المعلنة** : المفروضة بحكم الأمر الواقع ، تجسدها الإدارة الأمريكية و تمارس دورها منفردة أو من خلال مجلس الأمن أو حلف شمال الأطلسي ،تنخرط فيها جميع المؤسسات الحكومية و المؤسسات الدولية و القطاع الخاص ،و لكن ليس لأحد من هؤلاء السيطرة الكاملة ،بل توزع على قوى رأس المال المسيطرة ،و جماعات الضغط السياسي و الاقتصادي بشكل فوضوي.

-**الحكومة المنبثقة عن نظام عالمي ديمقراطي** : تمارس عملها في ظل رقابة سياسية و قانونية ،أي في ظل سلطة تشريعية و أخرى قضائية ،و يذهب هذا التصور إلى أن هناك تغييرا سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية ،حيث ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمي منبثقة عن نظام عالمي ديمقراطي .

و يعلق "حسن نافعة " على البدائل السابقة بقوله :" الأول و الثاني قائمان ويتنافسان على أرض الواقع ،أما البديل الثالث فمازال حلما بعيد المنال لأن الظروف لم تتضح بعد لوضعه موضع التنفيذ و هذا هو ما يتعين على الدول الرافضة للهيمنة و الباحثة عن الديمقراطية أن تبذل كل جهد ممكن لتحويلها إلى واقع."[42]

و في تعليق "لفرنسيس فوكوياما" مؤلف "نهاية التاريخ" في آخر كتبه "أمريكا على مفترق الطرق ،ما بعد المحافظين الجدد" يشكك في البديل الأخير و في القدرة على إنشاء مؤسسات كونية ديمقراطية ،خصوصا إن كنا نطمح أن تكون الأمم المتحدة هي البديل الكوني"

و عليه يتجه بعض الباحثين للقول بأن الإشكالية المطروحة في هذا الزمن لم تعد تتعلق بخيار قبول أو رفض و جود مثل هذه الحكومة ،و إنما بنوع الحكومة المطلوبة و سبل إقامتها ، كما يتم النظر إلى النظام السياسي العالمي الراهن بوصفه نظاما عالميا غير مكتمل حتى الآن ،و يفتقد إلى حكومة و سلطة عالمية مركزية.

رابعا : سيناريو تفكيكية السيادة:

إن ما يشهده العالم اليوم ،من تزايد الحروب الأهلية و النزعات الانفصالية المتتالية، يجعل من أنصار هذا السيناريو يؤكدون على أن الدولة القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على

إقليمها ،و السبب تفككها إلى عشرات و ربما مئات من الدول القومية الصغيرة ،تارة تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها أن تعبر عن نفسها ،و تارة أخرى تحت دعوى توطيد صلة المواطنين بالسلطة ،و ربما احتجاجا على تحيز النظام العالمي الجديد لجماعات دون أخرى،[43] و كذا التمسك بالخصوصية التي أدت إلى تشقق الخارطة السياسية للتعبير عن هويات وطنية و قومية برزت تحت مسميات مختلفة مثل، التحرير و الاتفاقيات و المعاهدات و الانتداب و الوعود المحققة أو المؤجلة ،كلها أدت إلى تعدد المشكلات التي لم يوجد لها حلا إلى الآن مثل الإثنيات الصغيرة و المتوسطة الحجم في البلقان ،و الأرمن ،و الأكراد ،و الفلسطينيين ،و اليهود، هو الأمر الذي يجعل حدوث هذا السيناريو محتملا.

و بحسب بعض الباحثين الذين يطرحون هذا السيناريو بوصفه الأكثر احتمالا، يقولون أن الثوران الإثني و الديني يضرب أنحاء واسعة من العالم و سيكون له تداعيات على الدول و الحدود و السياسات ،فقد مر التفكك على شرق أوربا و القوقاز و البلقان لغير مصلحة روسيا التي لا تزال تعج بالإثنيات و القوميات الجريحة المرشحة لثوران القومي ،و مازالت مناطق عديدة في قارة آسيا و إفريقيا تسعى للاستقلال واضعة الدولة المركزية على مذبح التفكك ،كما قد تصل إلى دول عملاقة شاع عنها تجانسها كالصين التي تتكون من خليط واسع من الإثنيات و الديانات و القوميات المختلفة[44].

كما أن دول الشرق الأوسط تعد الأكثر عرضة لهذا السيناريو بوصفها الأكثر عرضة لتدخلات الدول العظمى التي تهدف إلى تفكيكها و تمزيقها و إرجاعه إلى كيانات عصر ما قبل الدولة المركزية ،قبائل و جماعات سياسية و عرقية و مذهبية متحاربة.

و من هنا فإن الدولة المركزية التي تقاتل شعبها إنما تبرر سقوطها كدولة، و توفر الفرصة لتمزيقها و تقاسمها، وفقا لرغبات و مصالح خارجية فما يحدث في اليمن أو سوريا و غيرهما....إلا تعبير عن فشل الدولة الوطنية و قابليتها للتدخلات الخارجية و كمقدمة للتفتيت و النهب الإقليمي و العالمي.

فالهدف الذي يسعى إليه النظام العالمي من وراء إضعاف الدولة و انتهاك سيادتها، ألا تصبح الدولة هي الإطار الوحيد للتضامن بين الأفراد بحيث يتغلب الانتماء للطائفة أو العشيرة على الانتماء للجماعة الوطنية ،و ذلك يحصل عندما ينهار إطار التضامن الوطني،إذ تكف الدولة عن أن تلعب دور الحاضنة العامة لجميع الأفراد ،لتبدأ علامات الانقسام وشبح الفوضى و التفكك جالبة استقطابا إقليميا و دوليا لحراسة هذا التفكك و الفوضى و ليس لإنهائه ،ولعل أبرز دليل على ذلك هو تزايد عدد الدول حيث كان عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 1948 (51) عضوا،ارتقى إلى (143)عضوا في عام 1976،ووصل إلى (185) في منتصف 1997،و بلغ (189) في الوقت الراهن وسيزيد ذلك العدد مستقبلا من خلال عملية الإنشطارات و التحولات الحادثة في عالم اليوم.[45] و بهذا يصبح تحقيق المواطنة العالمية و الانتقال من الو لاءات الوطنية إلى الولاءات العالمية داخل مجتمع مدني عالمي حلما ليس إلا و غاية مثالية لن تتحقق.

وأن نهاية الحرب البادة و ماحملته من متغيرات في الساحة الدولية ،هذه الأخيرة حملت معها تهديدات جديدة لسيادة الدولة القومية ،من خلال تصاعد الأفكار القومية المتطرفة و النزاعات الإنفصالية مما أدى إلى تقسيم هذه الدول المتعددة الإثنيات ،و هو مايشكل تحديا آخر لسيادة الدولة في العديد من مناطق العالم، وألحقت أضرارا بليغة بأمن الدولة الوطنية، حتى أنها وصفت ضمن الإرهاب الدولي ضد الدولة .[46]

كما و قد أثبتت الممارسات العملية أن الدولة الحديثة لم تستطع أن تنسي مواطنيها أصولهم وبقيت المجموعات تعيش و كأنها مركبة عشوائيا بدون أن تنسجم و تندمج لصالح الإدارة المركزية ،وأن هذا التفتت و الإندماج كسرا الإنتماءات التقليدية ولم تدمر معنى الولاءات الوطنية فقط ولكنها غيرت مكانتها ناقلة كل التعهدات السابقة إلى مستويات مختلفة .....قائمة على عودة الأقليات و الدين و اللغة.[47]

و عليه فأصحاب هذا الإتجاه يؤكدون على أن هذا كله يجري بكل سهولة في ظل الصيغة الحالية من الدولة الوطنية التي لم تعد قادرة على الاستمرار إلا باللجوء إلى قدر مرتفع من العنف و القمع و الاستبداد و الإقصاء ،فقد ولدت الدولة الوطنية ضعيفة و تحمل في رحمها أزمة محدودية مشروعيتها و ارتباطها في الغالب بتجارب الهيمنة الإمبريالية ،و حملت معها هذا الضعف البنيوي على امتداد عقود ،الأمر الذي اضطرها للجوء إلى العنف من جهة ،وحل مشكلة المشروعية من جهة أخرى.

خاتمة :

ختاما لهذه الورقة البحثية يمكن القول أنه على الرغم من أن الرأي السائد بين غالبية الباحثين في الفكر السياسي يؤكد تراجع دور الدولة القطرية وتآكل سيادتها،إلا أن الدولة ستبقى ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمواطنة ،فأي تحرك على مستوى عالمي ينبغي أن يشتمل على موافقة الدول أولا،فالتأثير الذي يحدثه أولئك الذين يسعون للنشاط كمواطنين عالميين من خلال دولهم سيظل معتمدا على النطاق أو الحيز الذي تنص عليه مبادئ القانون الدولي وبالتالي ففكرة المواطنة من دون الحاجة إلى الدولة هي حتى الآن فكرة خيالية و غير قابلة للتطبيق،بل و الأكثر من هذا يذهب البعض للقول بأن ظهور المواطنة العالمية قد يكون أمرا ايجابيا وليس سلبيا على الدولة من خلال فتح المجال للدولة لكي تصيغ الأطر الجديدة التي تتشكل منها المواطنة العالمية ،بما يعني أن هذه الأخيرة سيتم صياغتها تحت سمع وبصر الدولة وبالتعاون معها. وبالتالي طالما بقيت الدولة فستبقى معها رموزها الأساسية و منها مبدأ السيادة و لكن بعد تطويعها بما يتناسب و الأوضاع و الظروف الدولية المستحدثة.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة:

المراجع :

باللغة العربية :

- أماني غازي جرار، المواطنة العالمية، عمان:دار وائل للنشر والتوزيع، ط1.
- حسن البزاز،عولمة السيادة"حال الأمة العربية"،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع،2002
- دياب قايد،المواطنة و العولمة:تسسائل الزمن الصعب،القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،ط2007،1.
- مصطفى السيد أبو الخير أحمد ،أزمة السودان الداخلية و القانون الدولي المعاصر،القاهرة :ايتراك ،ط.1 2006،
- مولود ديدان ،مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،ط .5 2004،
- محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية و التطبيق، بيروت:دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1985
- مهران حمدي، المواطنة والمواطن في الفكر السسياسي:دراسة تحليلية نقدية،ط.1،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية،2012.
- وضاح زيتون ،المعجم السياسي ،عمان: دار أسامة و دار المشرق الثقافي،ط.1 ، 2006.
- ياسين السيد،المواطنة في زمن العولمة ، القاهرة :المركز القبطي للدراسات الإجتماعية، 2002.

باللغات الأجنبية:

- Pierre Desenarclens,Mondialisation,Souverienetè ET thèories des relations international,Paris,Edition ArmandColin,1998,P169

-Mathiew Housman and Andrew Marsall,After The Nation State :Citizens Tribalisme and The New World Order,london,Harper Collins Publishers,1994,P25

مجلات وبحوث :

- أحمد الرشيدي،"التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية"سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة ،مركزالبحوث و الدراسات السياسية،العدد1994،85.
- محمود خليل،"العولمة والسيادة:إعادة صياغة وظائف الدولة"، سلسلة دراسات إستراتيجية ،القاهرة:مركز الأهرام،2004
- عبدالناصرجندلي،مداخلة بعنوان

:"الإتجاهاتالفكريةالمفسرةلمدىتأثيرالعولمةومؤسساتهاالماليةوالاقتصاديةعلىسيادةالدولةفيظلالنظامالدوليالجديد"،جامعةباتنة،للمزيدينظر : http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5Csouverainete_nouveau_systeme2009-2010/07.pdf

أطروحاتومذكرات:

- إسماعيلكرازدي "العولمةوالحكمنحوحكمعالميومواطنةعالمية "،رسالةدكتوراهفيالعلومالسياسيةمنشورة،جامعةالحاجلخضر – باتنة:كليةالحقوقوالعلومالسياسية،2011–2012.
- حسنرزقسلمانعبدو ،النظامالعالميومستقبلسيادةالدولةفيالشرقالأوسط،دراسةمقدمةلاستكمالمتطلباتدرجةالماجستيرفيدراساتالشرقالأوسط،جامعةالأزهر –غزة–الدراساتالعليا–قسمالتاريخوالعلومالإنسانية،2010–
- فاطمةقوال،"

السيادةفيظلالمتغيراتالدولية"،مذكرةلنيلشهادةالماجستيرفيالعلاقاتالدوليةتخصص:دراساتأوروومتوسطية،جامعةأبوبكربلقايد:كليةالحقوقوالعلومالسياسية،2012/2011،ص.210.

ثانيا : الوثائق الالكترونية:

- زيادالمشوخيبنعابد،"السيادةمفهومهاونشأتهاومظاهرها"،، للمزيد ينظر www. Saaida.net/bahoth /100.ht:

– ليلىحلاوة،مداخلةبعنوان"السيادة،جدليةالدولةوالعولمة" للمزيدينظر : : http // www.10452ccc.com /documents/ sovereignty.htm

– محمدبوبوش،مداخلةبعنوان"أثرالتحولاتالدوليةالراهنةعلىمفهومالسيادةالوطنية"جامعةمحمدالخامس– الرباط،ص.11.للمزيدينظر : http //www. Oujdacity.net/regional –article-1676-ar/

– ياسينالسيد،"العولمةوالمواطنة"،فيالتقريرالإستراتيجيالعربي،مركزالدراساتالسياسيةوالإستراتيجيةالأهرام،2003–2004.منالموقع.(24/05/2015) http///acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB46.HTM:

الهوامش :

1. مصطفىالسيدأبوالخيرأحمد،أزمةالسودانالداخليةوالقانونالدوليالمعاصر،القاهرة :ايتراك،ط.1 ،2006 ،ص .143.،ص.33.
2. زياد المشوخي بن عابد ،"السيادة مفهومها و نشأتها و مظاهرها"،من الموقع الإلكتروني: www. Saaida.net/bahoth /100.ht
3. وضاح زيتون ،المعجم السياسي،عمان: دار أسامة و دار المشرق الثقافي،ط.1 ، 2006،ص ،217.
4. مولود ديدان ،مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،ط .5 ،2004 ،ص.40.
5. محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية و التطبيق، بيروت:دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1985، ص.295.
6. إسماعيل كرازدي "العولمة و الحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية "،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية منشورة ،جامعة الحاج لخضر– باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011–2012،ص .245.
7. ياسين السيد،"العولمة والمواطنة"،في التقريرالإستراتيجي العربي،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام،2003–2004.من الموقع: http///acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB46.HTM(2015/05/24).
8. اسماعيل كرازدي،المرجع نفسه،ص.246.
9. أماني جرار غازي ،المواطنة العالمية ،عمان :دار وائل للنشر و التوزيع،ط1 ،2011،ص.45.
10. المرجع السابق،ص.308.
11. اسماعيل كرزادي،المرجع نفسه،ص.251.
12. اسماعيل كرازدي ،نفس المرجع،ص.252.
13. المرجع السابق،ص.303.
14. ياسين السيد،المواطنة في زمن العولمة ،القاهرة :المركز القبطي للدراسات الإجتماعية، 2002،ص.1.
15. أماني غازي جرار، المواطنة العالمية، عمان:دار وائل للنشر والتوزيع، ط1،ص.121,
16. إسماعيل كرازدي،العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية،مذكرة لنيل شهادة دكتوراهفي العلوم االسياسية،جامعة الحاج لخضر –باتنة–2012/2011،ص.
17. حسن البزاز ،عولمة السيادة"حال الأمة العربية"،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع،2002،ص.150.

18. مهران حمدي، المواطنة والمواطن في الفكر السسياسي:دراسة تحليلية نقدية،ط.1،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،الإسكندرية،2012،ص.470.

19. دياب قايد،المواطنة و العولمة:تسسائل الزمن الصعب،القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،ط2007،1،ص.292.

20. عبد الناصر جندلي،"الإتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية و الاقتصادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"،جامعة باتنة،للمزيد انظرالموقع الإلكتروني:

21. حسن رزق سلمان عبدو ،النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط،دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط،جامعة الأزهر –غزة–الدراساتالعليا–قسم التاريخ والعلوم الإنسانية،2010،ص.149.

22. عبد الناصر جندلي،مداخلة بعنوان:"الإتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية و الإقتصادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"،جامعة باتنة،ص.3. للمزيد انظر:

23. حسن البزاز ، عولمة السيادة :حال الأمة العربية،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،ط2002،1،ص ص.151،150.

24. عبد الناصر جندلي، المرجع نفسه، ص.4.

25. أحمد الرشيدي،"التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية"سلسلة بحوث سياسية،جامعة القاهرة ،مركزالبحوث و الدراسات السياسية،العدد1994،85،ص.22.

26. حسن رزق سلمان عبدو ،المرجع نفسه،ص ص،155،154.

27. اسماعيل كرازدي،العولمة و الحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية،جامعة حاج لخضر –باتنة–2012/2011،ص.255.

28. محمد بوبوش،مداخلة بعنوان"أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية"جامعة محمد الخامس–الرباط ،ص.11.للمزيد ينظر: http //www.Oujdacity.net/regional –article-1676-ar/

29. محمود خليل،"العولمة والسيادة:إعادة صياغة وظائف الدولة"، سلسلة دراسات إستراتيجية ،القاهرة:مركز الأهرام،2004.ص.24.

30. حسن رزق سلمان عبدو ،النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة فيالشرق الأوسط،المرجع نفسه،ص.158

31. المرجع السابق،ص ص،160.162.

32. عبد النصر جندلي،مداخلة بعنوان"الإتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية و الاقتادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد،المرجع نفسه،ص.7.

33. حسن رزق سلمان عبدو ،المرجع نفسه،ص.163.

34. محمد بوبوش،مداخلة بعنوان"أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية"جامعة محمد الخامس–الرباط ،ص.12.

35. حسن رزق سلمان عبدو ،المرجع نفسه،ص.165.

36. المرجع نفسه،ص.166.

37. محمد بوبوش،المرجع نفسه،ص.12.

38. Pierre Desenarclens,**Mondialisation,Souverienetè ET thèories des relations international**,Paris,Edition ArmandColin,1998,P169.

39. حسن رزق سلمان عبدو،المرجع نفسه،ص.168.

40. فاطمة قوال،" مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية "، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ،تخصص:دراسات أورومتوسطية،جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2012/2011،ص.153.

41. حسن رزق سلمان عبدو، المرجع نفسه،ص.171.

42. ليلى حلاوة،مداخلة بعنوان"السيادة،جدلية الدولة و العولمة" للمزيد ينظر:
http : // www.10452ccc.com /documents/ sovereignty².htm

43. حسن رزق سلمان عبدو،المرجع نفسه،ص.175.

44. حسن البزاز،عولمة السيادة: حال الأمة العربية،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،2002،ص.62.

45. فاطمة قوال،" السيادة في ظل المتغيرات الدولية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية تخصص:دراسات أورومتوسطية،جامعة أبو بكر بلقايد:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2012/2011،ص.210.

46. Mathiew Housman and Andrew Marsall,After The Nation State :Citizens Tribalisme and The New World Order,london,Harper Collins Publishers,1994,P25.